مستقبل المصرفة الإسلامية في ظل العولمة المالية
- دراسة تحليلية و رؤية استشرافية -

د. عبد اللطيف بلغرسة
باحث في الدراسات المصرفية وأستاذ التسيير المصرفي
-جامعة عنابة -

الملخص :

تحاول هذه الدراسة البحث في الاقتصاد الإسلامي و الذي يختلف عن الاقتصاد الوضعي سواء كان رأسمالي أو اشتراكي في أصوله التي يقوم عليها وفي أهدافه التي يسعى للوصول إليها وكذلك في أدواته التي يستخدمها وفي مجال استخدام هذه الأدوات .

ذلك أن طرح البديل الإسلامي في السياسة النقدية و المصرفية الواجب اتباعها للارتفاع بمستوانا الاقتصادي إلى ما يليق بنا كأمة مسلمة .

وتأسيسا على أن الاقتصاد الإسلامي بصورة عامة يختلف عن الاقتصاد الوضعي في أصوله وأهدافه وأدواته فإن هذا الاختلاف سوف يشمل أدوات السياسة الاقتصادية كغيرهما من الأدوات الأخرى لكنهما يعتبران من أشهر وأهم هذه السياسة، وهما من أشد أدوات السياسة الاقتصاد حساسية وتأثرا بها .

ذلك أن هدف السياسة النقدية و المصرفية في ظل الاقتصاد الإسلامي ذو أبعاد متعددة في عملية تنمية الإنسان في جانبه الاقتصادي و المادي و الروحي على اعتبار أن محور السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية هو المشاركة في الأرباح مما يزيد في فعالية السياسة النقدية والمصرفية في مجال التنمية الاقتصاد التي تتجه إلى إيجاد

المشروعات النافعة للمجتمع، وبالتالي فإن السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام تتمايز عن غيرها بأنها تعني بالشكل الرئيسي بتنمية الناتج الخام والمحافظة على قيمته الحقيقية بالإضافة إلى حسن وعدالة التوزيع هذا الناتج الخام بما يحقق رفاهية وسعادة الفرد والمجتمع .

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة و المتمثلة في البحث عن آثار العولمة المالية على السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، وذلك بالمحاولة الإجابة عن :

هل هنالك اتجاه للمسايرة بين المصرفة الإسلامية والعولمة المالية ؟ أم هنالك ميل للمغايرة بينهما ؟ .

هذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه و ذلك بالتعرض إلى الكلمات المفتاحية التالية :

*- السياسة النقدية و المصرفية الإسلامية .

*- العولمة المالية .

*- أهداف السياسة النقدية و المصرفية .

*- أدواتهما .

*- اتجاه المسايرة .

*- ميل المغايرة .

1- العولمة المالية

إن تسارع قطار العولمة و تنامي حركة الاندماج في الاقتصاد العالمي ذهب بالبعض إلى الاعتقاد : "انه لا يوجد شيء صار يربط أمم العالم بعضها إلى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية ".

ونتيجة لآثار ما سمي الثورة المالية وصف العالم بأنه قرية مالية كونية ، فهذه الحتمية لن تدخلنا إلى الخوض في أسباب العولمة المالية أو تعاريفها وان كنا نرى أنها شكل من أشكال العولمة إذ تتجسد في ترابط و تشابك العلاقات المالية تأثرا وتأثيرا في ما يخص تبادل وتداول و تصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الدول الوطنية عبر الأسواق المالية العالمية والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأدوات المالية الأخرى- فما يهمنا هنا هو علاقة العولمة المالية بالسياسة النقدية والمصرفية في الإسلام فهل هي اتجاه للمسايرة أم ميل للمغايرة من خلال الخوض في تعريف وأهداف وأدوات ومحاور السياسة النقدية والمصرفية في النظام الاقتصادي الإسلامي وما يفرقها عن نظيرتها في الاقتصاد الوضعي، فعملية التحرير المالي الدولي التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية يكمن جوهرها في تحرير حساب رأس المال أي إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية كميزان المدفوعات فيما يخص الديون و أسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية إذ يقتضي كل ذلك إلغاء القيود على معاملات العملة الأجنبية و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات وخاصة فيما يتعلق بمعاملات المؤسسات الاقتصادية والتي تشمل الودائع غير المقيمة والاقتراض البنكي الخارجي وكذا القروض والودائع الأجنبية ، كل ذلك وغيره لم يكن ليتجسد لولا ظهور وتطور التجارة الإلكترونية .

في مجال الاتصالات والمعلومات قد لعب - عبر أجهزة Heigh tech ذلك أن: التقدم التكنولوجي الهائل الكمبيوتر والفضائيات و شبكة الإنترنت - دورا بالغ الخطورة في اندماج وتكامل الأسواق المالية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت كلفة الاتصالات السلكية و للاسلكية وعمليات المحاسبة إلى مستويات واضحة، مما كان له أثرا كبيرا في زيادة سرعة حركة

رؤوس الأموال من سوق إلى آخر وزيادة الروابط و الصلات بين مختلف الأسواق وإلى الحد الذي يدفع ببعض الكتاب إلى القول بأن تلك الأسواق قد ترابطت كما لو كانت شبكة مياه في مدينة واحدة، وعبر شبكة و تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة أمكن معرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية والمقارنة بينها واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء و إنجاز المعاملات في لمح البصر .

2- تعريف السياسة النقدية الإسلامية :

هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة [2].

ومنه فان الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية بهدف الإدارة الصحيحة للمخزون النقدي الوطني وكذا عمليات الإقراض و الاقتراض فضلا عن تنظيم حركة ومنسوب السيولة على المستوى الوطني ، تصبوا في نهاية الأمر إلى تحقيق غايات كبرى ضمن أهداف السياسة النقدية خدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهي هنا تختلف عن أهداف السياسة النقدية الوضعية التي تصبوا إلى تحقيق المنافع المادية وإشباع الحاجات الآنية في إطار ما يسمى بالتنمية الاقتصادية .

وعليه فالبون شاسع بين :" مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي الذي يقتصر على البعد المادي الاقتصادي وهو الإنتاج و بين مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي الذي يشمل تنمية الإنسان من الناحية الاقتصادية والفكرية و الروحية والأخلاقية، وبالتالي فإن السياسة النقدية في الإسلام تتمّيز عن غيرها بأنها تعنى بشكل رئيسي بتنمية الناتج العام والمحا فضة على قيمته الحقيقية بالإضافة إلى حسن وعدالة توزيع هدا الناتج العام بما يحقق الرفاه للإنسان والسعادة، وليس إشباع الحاجات المادية فحسب[3].

وتأسيسا على ما سبق يستنتج د. عدنان خالد التركماني في كتابه عن السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام أن هدا المفهوم للسياسة النقدية لا يختلف في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي من حيث المبدأ، لأن كل اقتصاد نقدي على مستوى السلطة يعني بالتحكم والإشراف على حجم النقود المتداولة لما لها من تأثير في القيم الحقيقية لأموال الأفراد، وسلطة الإشراف والتحكم هذه لا تختلف بين اقتصاد وآخر لأنها هي الأداة المستعملة في تحريك و تقويم تلك الثروة ، وعن طريقها يمكن أن تتضاعف قيمة الثروة أو تتضاءل بما يحقق أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تساهم السياسة النقدية باعتبارها جزء من السياسة المالية في عمليات تمويل التنمية واستثمارها و توزيع عوائدها .

3- أهداف السياسة النقدية الإسلامية :

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية :

أ- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ب- المساهمة في توزيع الدخول

ج- المساهمة في الاستقرار الاقتصادي

إن هذه الأهداف الموصوفة بالذهبية لا تختلف في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي من حيث المبدأ لكن تتباين من حيث آلية تحقيق هذه الأهداف من نظام إلى آخر فالتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي توصف بالمادية و الجزئية إذ تفتقر إلى البعد الإنساني والروحاني والأخلاقي عكس ما تصبو إليه التنمية الاقتصادية في النظرية الإسلامية، والشيء نفسه بالنسبة لطرق توزيع الدخول و إعادة توزيعها على أساس عادل يكفل الكرامة وحد الكفاف للجميع من منظور الاقتصاد الإسلامي وكذا السياسة النقدية و المصرفية وفق النظرية الإسلامية فضلا عن تحقيق الاستقرار

الاقتصادي الذي لا يمكن فصله عن الاستقرار السياسي والاجتماعي و النفسي و فق المنظور الإسلامي، وهو ما لا نجده في الاقتصاد الوضعي.

4-أدوات السياسة النقدية الإسلامية :

أن إدارة كمية النقود وفقا للسياسة النقدية الإسلامية تتم عن طريق التعيير رفعا أو خفضا في كمية النقود ، حيث رأى جمهور فقهاء المسلمين أن سلطة الإصدار النقدي تعود للدولة لأنها من أعمال السيادة إذ تضطلع بذلك السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي اهتداء بسياسة الحكومة.

وتتم إدارة كمية النقود في السياسة النقدية الإسلامية عن طريق التغيير في كمية النقود المعدنية و كذا التغيير في كمية النقود الائتمانية فضلا عن تغيير نقدية الزكاة ذلك أن الحكومة تستطيع أن تجبي الزكاة نقدا بدلا من العين على رأي فقهاء الحنفية [4] وبعض فقهاء المالكية [5] وعلى الرواية الثانية في مذهب الإمام أحمد [6] و بعض فقهاء الشافعية [7].

و عن طريق الغير في نسبة النقدية بناءا على مقتضيات المصلحة في جباية الزكاة أو توزيعها يمكن إدخال التغييرات المطلوبة في السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة في حالتي ارتفاع الأسعار وانخفاضها أي حالتي التضخم و الركود .

ففي حالة التضخم يمكن للحكومة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية التي تفرض فيها الزكاة حيث تمسك في هده الحالة كمية نقدية معتبرة عن التداول وكذا توزيع الزكاة على مستحقيها كسلع عينية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجها وإذا زاد الإنتاج الوطني انخفضت الأسعار ومنه تدني مستويات التضخم إلى أدنى درجة وبالتالي الرجوع من جديد إلى التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.

أما في الحالة العكسية أي حالة الانكماش أو الركود فإن الحكومة تأخذ زكاة الأموال على شكلها العيني و توزعها على الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة على شكل نقود سائلة مما يدعم مركز السيولة النقدية في السوق الوطنية الشيء الذي يؤدي إلى القضاء على الانكماش و بالتالي الرجوع من جديد إلى حالة التوازن الكلي .

وعليه فإننا نقرر: " أن كمية الزكاة هائلة بحيث يمكن إحداث التغيرات المطلوبة في السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في حالتي التضخم والانكماش إن وجد في الاقتصاد الإسلامي وإن كان وجود مثل هذه الحالات نادرا إن لم نقل مستبعدا في ظل الاقتصادي الإسلامي" (8) .

5- محاور أدوات السياسة النقدية الإسلامية :

تختلف المحاور التي تدور حولها أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي اختلافا جوهريا و جذريا عن تلك التي تدور حولها السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي ، ذلك ان هذه الأخيرة تدور حول محور إصدار النقود المصرفية أو الائتمانية ومحور تنظيم عمليات الإقراض و الاقتراض .

فيتمثل المحور الأول في عملية إصدار النقود المصرفية : " يعني أن المصارف التجارية إنما تتجر بما لم تقبض أو بما لم يكن في حوزتها عندما تصدر ودائع تحت الطلب" (9) .

وعليه رأى علماء الاقتصاد الإسلامي القدامى و المعاصرين ضرورة حصر عملية إصدار النقود سواء كانت ورقية أو خطية بيد الدولة أي البنك المركزي لتقوم بإدارتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة، لذلك توجب على الحكومة أن تحصر عملية إصدار النقود بأنواعها المختلفة بالبنك المركزي، وأن تمنع المصارف التجارية من إصدار النقود الخطية التي تشكل في النظام الرأسمالي أكثر من 90 بالمائة من مجموع الكتلة النقدية العائمة و المتداولة في الاقتصاد الوطني في حين أن النقود الورقية التي

يصدرها البنك المركزي تشكل 10 بالمائة فقط حيث يتبع إصدار النقود الخطية حركات العرض والطلب في النقدي الرأسمالي و هي حركات تشكل فيها سعر الفائدة (الربا) عاملا رئيسيا ومنه فإن النظرية النقدية للاقتصاد الإسلامي تحصر سلطة إصدار النقود بالبنك المركزي أي الدولة أو الحكومة ومنه تخلص الاقتصاد الوطني من عاملين أساسيين في إثارة التقلبات واللاستقرار وهما عامل الربح المحرك للمصارف وعامل الفائدة الربوية .

أما المحور الثاني الذي تدور حوله السياسة النقدية في النظام الرأسمالي هو تنظيم الإقراض و الاقتراض على أساس سعر الفائدة وهذا يختلف اختلافا كليا عن محور السياسة النقدية في الإسلام حيث الأساس في هذه الأخيرة هو نظام المشاركة وليس نظام الفائدة .

ومنه نلمس البون الشاسع و الفرق اللامع ما بين النظام الوضعي و الإسلامي في مجال السياسة النقدية و المصرفية حيث في الأول نجد سعر الفائدة (الربا) وفي الثاني الربح ، قال تعالى : " *و أحل الله البيع و حرم الربا* " ذلك أن المصارف الربوية لن تقوم بعملية خلق النقود من لاشيء أي تقنية ما تعرف ب :EXNIHILO تعظيما للأرباح من غير حد أو قيد ، مما يؤدي إلى تدخل السلطات النقدية من أجل كبح جماح هذه البنوك بعدة وسائل كما تفعله السلطات النقدية في النظام الرأسمالي بل ستقوم هذه البنوك آجلا أم عاجلا بعمليات المشاركة في الأرباح و الخسائر ، ذلك أن الأخذ بنظام المشاركة سوف يؤدي إلى التخلص من سعر الفائدة (الربا) وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني كليا و جزئيا .

6- اتجاه المسايرة أم ميل المغايرة :

مما سبق ذكره نلاحظ أن إشكالية هذه الورقة البحثية و التي تدور حول هل هناك اتجاه للمسايرة أو ميل للمغايرة بين السياسة النقدية و المصرفية الإسلامية والعولمة المالية ؟ تفرض علينا إيجاد إجابة شافية كافية لها من خلال تبيان أن السياسة النقدية والمصرفية في الاقتصاد الإسلامي تختلف اختلافا كبيرا عن تلك المتعلقة بالنظام الاقتصادي الوضعي ومنه فإن العولمة المالية بالمفهوم المذكور سابقا يحفز الثانية ويعرقل الأولى وعليه فإن ميل المغايرة هنا أقوى من اتجاه المسايرة وإن كانت المصرفة الإسلامية لا تنكر استفادتها من بعض إيجابيات العولمة المالية كالتحرير المالي وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وكذا سرعة تحويلها و تداولها كذلك ما توفره العولمة المالية للمصرفة الإسلامية وكذا للسياسة النقدية في الإسلام من تكنولوجيا عصرية عالية تؤهلها للتطور والعصرنة إذ نأخذ بها في إطار أن المبادئ ثابتة و آليات متغيرة ما لم تمس بجوهر المبدأ .

الخاتمة :

وبعد، فإن العولمة المالية بكل زخمها و آثار تداعياتها ، تسبيبا و تتويجا تمثل في الوقت نفسه علاقة إعاقة بالنسبة للمصرفة الإسلامية من جهة، كما تمثل علاقة إعانة لها من جهة أخرى.

ففي إطار اتجاه المسايرة وميل المغايرة نجد البون والفرق لامع على أساس أن السياسة النقدية والمصرفية في الاقتصاد الإسلامي لها أهداف وميكانزمات ووسائل وأدوات، وإن التقت مع بعض مثيلاتها في السياسة النقدية و المصرفية الرأسمالية الوضعية، إلا أنها تختلف عنها جوهريا و موضوعيا من حيث المبدأ و الغاية و كذا من حيث الوسيلة و الهدف تطبيقا و تحقيقا .

الهوامش و الإحالات

1- رمزي زكي العولمة المالية ص63 .

2- عبد المنعم عفر /117 .

3- محمود محمد البابلي ص 9 .

4- تبيين الحقائق 230/1 .

5- البيان و التحصيل لابن رشد تحقيق سعيد أعراب 455/20 و 486/2 و 511/2

6- المغني 66/2 و 587/2 و 31/3 .

7- الأموال للأبي عبيد القاسم بن سلام / 585-586 .

8- عدنان خالد التركماني ص 262 .

9- الاقتصاد الإسلامي 164 .

المراجع و المصادر

1- القرآن الكريم .

2- كتب الفقه الإسلامي .

3- السياسات الاقتصادية في الإسلام ، عبد المنعم عفر ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

4- الإسلام و التنمية الاقتصادية ، شوقي أحمد دينا دار الفكر العربي الطبعة الأولى سنة1979 .

5- النقود و المصارف في النظام الإسلامي عوف محمد الكفراوي دار الجامعات المصرية الإسكندرية .

6- السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي لاربوي ، محمد عارف مطبوعات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي 1402 هجري .

7- النظرية النقدية مصطفى رشدي شيحه مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية 1982

8- السياسة المالية و النقدية في الميزان حمدي عبد العظيم مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى 1986.

9- العولمة المالية رمزي زكي دار المستقبل العربي القاهرة 1999 .

10- ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على الدول النامية رمزي زكي المعهد العالي للتخطيط الكويت 1993 .

11- السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام عدنان خالد التركماني مؤسسة الرسالة 1988 .